

وكالة الأناضول تقع في فخ تزييف مظاهرات مصر

وسائل إعلام عربية تعتذر عن نشر أخبار غير صحيحة نقلتها عن الوكالة التركية

نخلى بالننا #وكالة_الاناضول التركية ينشرون صور من عام ٢٠١٧ على أنها قد حدثت اليوم.
نخلى بالننا!!!!!!

تحولت المظاهرات في مصر إلى فخ لوسائل الإعلام الموالية للإخوان بما فيها وكالة الأنباء التركية الأناضول، التي نشرت صورة قديمة لمظاهرة حاشدة على أنها لمظاهرات الأسبوع الماضي، متجاهلة أن التضليل في عصر مواقع التواصل الاجتماعي من السهل اكتشافه ويسىء إلى صورة وسائل الإعلام وينهي مصداقيتها.

إسطنبول - دخلت وكالة أنباء الأناضول التركية إلى معسكر التضخيم والمبالغة بشأن المظاهرات التي حدثت في مصر الأسبوع الماضي، ونشرت صورة قديمة تعود لسنوات على أنها لمظاهرات حاشدة يوم الجمعة الماضي ضد الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وتلقت الوكالة سيلاً من الاتهامات لمخالفتها معايير المهنية وتعمد التزييف، اضطرت على إثرها لإصدار بيان الخميس، قالت فيه إنها "تؤكد لجمهورها العريض أنها تنشر أخبارها ذات الصلة بالشأن المصري بحيادية ومصداقية وتوازن في العرض، حيث تحرص دوماً على الالتزام بالوقائع المهنية، وعرض وجهات نظر كافة الأطراف المعنية على الساحة المصرية في كافة أخبارها وتقاريرها.. وهذه سياسة ثابتة وراسخة للوكالة، لا تتغير ولا تتأثر بالعلاقات السياسية بين الدول".

وحول ما نسب إليها من اتهامات بعدم الحيادية على خلفية نشر صورة لمظاهرات سابقة في "ميدان التحرير" بزعم أنها حصلت يوم الجمعة الأخير، قالت الأناضول إن ما نسب إليها غير صحيح، حيث أنه كتب أسفل هذه الصورة "في متن الخبر، أنها "أرشيفية" (بالنظر لعدم توفر صور للحدث في ذلك الوقت، وهذا دليل مصداقية وأمانة مع الجمهور، برأي الأناضول.

التبريرات الضعيفة لوكالة الأناضول تفقد المصداقية نظراً لانتهاجها نشر الصور المزيفة مع أخبار كاذبة عن مصر

وزعمت بياناً ما أثار اللبس هو عدم ظهور كلمة "أرشيفية" على صفحتي الوكالة على تويتر وفيسبوك عند إعادة نشر الخبر عليهما، وهذا أمر تقني بحت، لم يكن مقصوداً بالمرة.

ونتيجة تعرضها لحملة انتقادات إعلامية مهينة، فقد سارعت الأناضول إلى تغيير تلك الصورة المشار إليها على كافة منافذ النشر الخاصة بها. وتضمن خبر "الأناضول" المعدل تغييراً ملحوظاً في

من جهتها، وقعت صحيفة القبس الكويتية ضحية تضليل وكالة الأناضول، وقدمت اعتذاراً جراء الخطأ الذي وقعت فيه فريسة لأساليب التضليل والخداع من الإعلام التركي.

وأكدت الصحيفة في بيان لها نشر عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي، أنها أخطأت في نقل الصورة عن وكالة الأناضول باعتبارها صورة عن مظاهرات بمصر.

وأضافت الصحيفة، إنه اتضح في ما بعد أن الصورة قديمة، وأعيد استخدامها على نحو خاطئ، لذا اقتضى التوضيح والاعتذار.

وأكد متابعون أن أرشيف الوكالة التركية يفيض بهذا النوع من الأخطاء، التي تضطر للاعتذار عنها بعد اكتشاف أمرها، فقد سبق أن حرّفت خبراً عن احتجاجات بعض السوريين الذين



مواقع التواصل الاجتماعي بالمرصاد

من المتابعين. وتقول دراسة لروبيرتز إن 38 بالمائة فقط من الأتراك يتقنون في الأخبار التي تصدر في الصحف أو تبث على التلفزيون.

وتنتشر في تركيا "نظرية المؤامرة"، حيث سبق لمستشار رفيع المستوى للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن قال إن هناك مؤامرة من أعداء الرئيس لاغتياؤه باستخدام الطاقة الذهنية عن بعد.

كما يعتبر الكثيرون أن العديد من العاملين في مجال التلفزيون هم "جواسيس".

وأوضحت "بي.بي.سي" أن 90 بالمائة من وسائل الإعلام في تركيا مملوكة للحكومة، مشيرة إلى أن هذه البلاد تضم أكبر عدد من السجناء الصحافيين، كما أنها تحتل رقم 157 في مؤشر حرية الصحافة من بين 180 دولة.

واستطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يستحوذ على نحو 90 بالمائة من الإعلام القروء والمرئي والمسومع في البلاد.

منتخبهم بإحدى مباريات كأس الأمم الأفريقية في يونيو الماضي، بوصفها مظاهرة ضد الرئيس عبدالفتاح السيسي.

ورأى مراقبون، أن ذلك يمثل احتكاراً للفضاء الإعلامي الذي تحول في غالبية إلى مجرد آلة دعائية لتلميع سياسات حزب العدالة والتنمية، عبر الترويج لأخبار ومعلومات زائفة ومضللة، يجري تلفيقها عبر "صفقات" في غرف التحرير المغلقة، وفق مقال للصحافي التركي أرغون باباهان.

وتكشف تقرير سابق لـ"بي.بي.سي" العام الماضي، أن 49 بالمائة من سكان تركيا، قالوا إنهم يواجهون أخباراً كاذبة بالمقارنة بـ9 بالمائة فقط في ألمانيا مثلاً، لتحل تركيا بذلك، المركز الأول عالمياً من حيث انتشار الأخبار الكاذبة.

وذكر مراسل "بي.بي.سي" في إسطنبول، مارك لويس، أنه في دولة مثل تركيا يصعب التمييز بين الحقيقة والخيال، مشيراً إلى أنه يتم استخدام المعلومات الكاذبة من أجل جلب المزيد

العام!!!!!! حتى الصحافيون الأتراك انتقدوا هذا التحريف.

ومنذ تأسيس القسم العربي عام 2011، أظهرت وكالة "الأناضول" انحيازاً تاماً لجماعة الإخوان المسلمين، التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع النظام التركي الحالي، علماً بأنها قادت العديد من الحملات الإعلامية لتشويه الحكومات العربية، والتحريض عليها، مستعينة في ذلك بتقارير غير دقيقة، ومعلومات مسوبة لجهات غير موثوقة.

وقال مسؤولو تحرير بعدد من الصحف إنهم يبذلون جهداً مضاعفاً في التحقق من الأخبار التي تنقلها الوكالة التركية، بعد ما أظهرته من عدم مهنية في تناولها للأحداث، خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن "الأناضول" لم تعد مصدرًا موثوقاً للمعلومات.

وعبر صحافيون عرب، عن استيائهم من إقدام السياسة في التغطيات المقدمة من طرف الجانب التركي، مؤكداً أن الوكالة التركية، فقدت مصداقيتها، بعد بثها صوراً لاحتفالات المصريين بفوز

تظاهروا على مقربة من الحدود التركية مندبين بسياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وادعت أن الاحتجاجات ضد النظام السوري وروسيا في إدلب.

وخلال المظاهرة المذكورة تم حرق صورة أردوغان رفضاً لسياساته تجاه إدلب، وإغلاقه الحدود في وجه النازحين بالإضافة إلى الترحيل القسري لسوريين من تركيا.

وقالت الأناضول في تغريدة "إدلب.. عشرات الآلاف يتظاهرون ضد النظام السوري وروسيا، حاول بعض المتظاهرين التقدم نحو معبر (جبلوة غوزو) المقابل في الجانب التركي، بذريعة رغبتهم في التوجه إلى أوروبا، لكن جرى إبعادهم عن الحدود التركية".

وشن ناشطون سوريون عبر مواقع التواصل الاجتماعي هجوماً على الوكالة التركية، معتبرين أن مهمتها هي تزييف الحقائق. وعلق الإعلامي المتخصص في الشأن التركي، يوسف الشريف، ساخراً من تغريدة الأناضول، بقوله "التغريدة المرشحة لجائزة الصحافة الدولية لهذا

الأحزاب السياسية تصنف الصحافيين أعداء في كردستان العراق

السياسية. وقد غادر تشوماني كردستان إثر تلقيه تهديدات بالقتل وبعد محاولة لاعتقاله في مارس 2018.

واعتبر هذا الصحافي، وهو يرتبط بعلاقة قرابة مع الصحافي هانا تشوماني من قناة دواروزه، بأن حرية الصحافة تراجع تحت حكم رئيس الوزراء الكردي الجديد مسرور برزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك بسبب خلفية هذا الزعيم كرئيس لأجهزة الاستخبارات والأمن الكردية.

لم يخضع أي مسؤول حكومي أو حزبي أو أممي لملاحقة قضائية بسبب الاعتداءات على الصحافيين في كردستان العراق

وتابع تشوماني "إن كلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ينظران إلى الصحافيين المستقلين كأعداء، كما أن الصحافيين هم أول من يعاني من التبعات عندما تحدث احتجاجات أو توترات بين الحزبين. ولا توجد أي حماية للصحافيين. والقضاء غير مستقل.

وتتحدث المناصب في نقابة الصحافيين بالخاصة بين الحزبين، وحتى لو كانت النقابة توفر أحياناً مساعدة قانونية لأعضائها، إلا أن الصحافيين غير الأعضاء في النقابة غير مؤهلين للحصول على هذه المساعدة".

دهوك التي لم تكشف السلطات فيها عن الجناة. وقال المحامي فينيزير ريفيك، الذي يسعى لتحقيق العدالة بشأن مقتل وداد حسين، إن الشرطة والسلطات أحرقت صورة عن أدلة، بما في ذلك مقاطع فيديو مصورة في المنطقة التي أخطفت فيها وداد حسين في أغسطس 2016.

وقد أرسلت لجنة حماية الصحافيين في 5 سبتمبر الجاري رسائل إلكترونية إلى وزارة العدل الكردية والمكتب الإعلامي التابع للحكومة الإقليمية الكردية لطلب الإدلاء بتعليقات بهذا الشأن، إلا أن أيًا منهما لم يجب على الرسائل.

وقال هاردي إن غياب الاستقلال الحقيقي للقضاء يعني أن القوانين التي يُفترض أن تحمي الصحافيين إنما أنها لا تنفذ، أو أن الأحزاب تنفذها وفقاً لمصالحها. وقال إن الأحزاب سعت للسيطرة على منظمات المجتمع المدني، بما فيها نقابة الصحافيين - وهي هيئة تمولها الحكومة تأسست للدفاع عن حقوق الصحافيين - مما يترك الصحافيين دون حماية حقيقية.

وأرسلت اللجنة أيضاً رسالة إلكترونية في 8 أغسطس إلى نقابة الصحافيين في كردستان، إلا أن النقابة لم تجب على الرسالة.

وقال كمال تشوماني للجنة حماية الصحافيين، وهو صحافي مستقل يقطن في مدينة هامبورغ الألمانية وزميل غير مقرب في معهد تحرير لسياسات الشرق الأوسط، إن وسائل الإعلام المستقلة في كردستان بدأت تتلاشى من جراء السيطرة المحكمة التي تفرضها الأحزاب

الوطني الكردستاني، الذي يحكم منطقة السليمانية) إلى بروز مشاكل تؤثر على الصحافيين وعلى الناس الذين يقابلونهم في تعاملهم مع السلطات. ونظراً لهيمنة الإفلت من العقاب في حالات العنف ضد الصحافيين، إضافة إلى غياب الاستقلال الحقيقي للقضاء، وعدم وجود هيئة تنظيمية للصحافة، بات الصحافيون يشعرون بالضغف ويواجهون تهديدات كبيرة بالتعرض للاعتداءات.

وقال أسوس هاردي، وهو مؤسس الصحيفتين الكرديتين المستقلتين "هاولاتي" و "أويني" إن الانقسام الحزبي زاد من ضعف الصحافيين وتعرضهم للمضايقات والاعتداءات.

وأضاف هاردي، "كل حزب يسيطر على منطقة ويدير قوة مسلحة، ولا يتم التسامح مع التنوع والنقد. وتستطيع هذه الأحزاب أن تعسدي وتختطف وتسجن وحتى أن تقتل الصحافيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويمكن أن يتورط الصحافيين بمشاكل مع الأحزاب السياسية ومع الأفراد المنتسبين إليها. ولم يخضع أي مسؤول حكومي أو حزبي أو أممي لملاحقة قضائية بسبب الاعتداءات على الصحافيين".

ووثقت لجنة حماية الصحافيين منذ الاستفتاء على الاستقلال حالات احتجاز ومضايقات واعتداءات وهجمات ارتكبتها الأحزاب ضد الصحافيين. كما وثقت اللجنة حالات قتل من قبل مقتل الصحافي كاوا جاريمان الذي اغتيل انتقاماً منه على عمله في عام 2013، وحالة مقتل المراسل الصحافي وداد حسين في

أعضاء الحزب الحاكم أو عن أي علاقة للفساد بأسرة البرزاني الحاكمة هي أمر مستحيل. ولا يتمتع الصحافيون المستقلون بأي حقوق في كردستان".

وكان زيباري واحداً من خمسة صحافيين النقت معهم لجنة حماية الصحافيين في أربيل والسليمانية في وقت مبكر من هذا العام. وقد تحدثوا جميعاً عن الكيفية التي أدت فيها النزاعات بين الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، الذي يحكم منطقتي أربيل ودهوك، والاتحاد

ويغطي زيباري الأخبار المحلية لعدة محطات تلفزيونية وإذاعية غير حزبية، وقال إنه تعرض لاعتداءات واحتجز عدة مرات، كما تمت مصادرة معداته أو تحطيمها. وقد بدأ يشعر بالإرهاق من الإساءات والضغوط ونقص الحماية للصحافيين المحليين، وقال إنه يفكر في مغادرة كردستان العراق.

وأضاف "لقد باتت حرية الصحافة على حافة الانقراض. ويُعتبر التحدث عن الصحافيين القتل، من قبيل الصحافي وداد حسين، خطأ أحمر. كما أن التغطية الصحافية بشأن الفساد الذي يتورط فيه

أربيل (العراق) - سلطت لجنة حماية الصحافيين الدولية الضوء على واقع حرية الصحافة في كردستان العراق، والضغوط التي يتعرض لها الصحافيون المستقلون من قبل العديد من الأطراف السياسية.

ونقلت اللجنة عن الصحافي المستقل غودار زيباري، القول "منذ بدأت العمل في الصحافة قبل تسع سنوات، بقيت تحت ضغط مستمر من أسرتي وعشيرتي ومجتمعي المحلي كي أتخلى عن الصحافة. وقد طلنت قوات الأمن من أصدقائي أن يقطعوا علاقاتهم بي".



حرية الصحافة على حافة الانقراض